



انعكاسات الأزمة العالمية على الأوضاع المعيشية للمواطن

أحمد سعيد شماخ
a733090666@yahoo.com

● في ظل هذا الرزح وهذه الأحداث والواقع المرير وملاح هذا المصير المجهول تتعالى فيه أصوات كل اليمنيين من فقراء وعمدتين وعاطلين عن العمل وموظفين في كل أقاليم اليمن طولا وعرضا محذرة من مغبة تجاهل أوضاعهم المعيشية المساوية التي يعيشونها اليوم فهذا الخطر الاقتصادي المحدق بالمواطن اليمني وما لحقه من تدهور سريع في المستوى المعيشي والصحي قد ترك أثرا اقتصاديا كبيرا سبب هو الآخر على الجانب الاجتماعي بصورة كارثية على مجمل الأوضاع في البلاد وخصوصا منها على ميزانية الأسرة المبنية وهذا يحتاج من الناحية الاقتصادية إلى أن تقوم الدولة بخطوات عاجلة وسريعة لتنفيذ حزمة جديدة من الإصلاحات والمعالجات الحقيقية على كافة المستويات والاتجاه نحو ترشيد وتنفيذ إدارة سليمة لموارد البلاد الاقتصادية.

فمن الغريب والمحزن ما نراه اليوم من أحداث ومواجهات مسأوية دائمة ومن تخريب متعمد وتقطع ونهب وتدمير للبنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة وما يروح له من أحقاد وكراهية القلوب وتقسر لها الأبدان وتهتز لها المشاعر كل هذه المشاهد تجعلنا نحن كأفراد وجماعات في أن نعيش في أجواء مليئة بالخوف والقلق وفي حالة ترقب وحذر شديد من المستقبل التي المجهول، بل وفي أن نعيش في تحيط اقتصادي وسياسي واجتماعي وخلافات تهدم لا تبني تشابه تلك الصراعات التي سبق وأن عشنا تفاصيلها في الماضي.

فمنذ أن ودعا ذلك الظلم الإمامي والاستعمار البريطاني لنتراجع فإذا بالأحداث والحروب الأهلية المتتالية والمآزير تنهال علينا من كل حذب وصوب رغم ما تحقق في بعض الإنجازات التنموية والتطورات والاستحقاقات المهمة ذلك يعني أننا لو ابتعدنا قليلا عن الأناثبات والمصالح الشخصية والمحسوبيات لوجدنا أن وشائج القرابي التي تربطنا هي الأكثر من أن نحصى وما يجر في نفس اليوم أن نسمع ونرى بأم أعيننا ما يحدث على أرض الوطن من معارك متفرقة هنا وهناك نتيجة تلك الخلافات السياسية دون أن نتسخدم لنا الهمم والعزائم للتخلص وتغيير هذا الواقع المؤلم المشنوم المغتت الذي يتخفى وراء العديد من القمصان والشعارات والتصريحات، فإلى متى سنظل ننتظر لنتجان هذه المعابر وتتحول من مرحلة الخلافات السياسية والشخصية وغيرها إلى مرحلة الوحدة مرحلة العمل والإنتاج والبناء مرحلة التنمية والنمو يكون فيه لليمنيين استحقاقات مهمة كما تدلنا المعطيات التاريخية أو كالتي نقرأ تفاصيلها وشواهدنا اليوم أيضا وفي أكثر من بلد في العالم والتي كانت وإلى حد قريب مشابهة لأوضاعنا الاقتصادية ورغم أن حرب ١٩٩٤م وما تلاها من حروب ابتداء من حرب صعدة بمرحلتها الست إلى أحداث المحافظات الجنوبية والشرقية وما حدث وحدت مؤخرا من حرب ومواجهات دائمة منذ شهر مايو ٢٠١١م في حي الصفيحة في العاصمة صنعاء وفي منطقة أرحب ونهم وفي محافظة إبين وتعز وغيرها وما قد يحدث لا سمح الله قد دمر الأخضر واليابس بل وكل ما هو جميل، وما هي الأحداث لا تزال قائمة ومستمرة لم تنته بعد فصولها الملتبته وسيارويهاها المولة والتي لا يعلم نهايتها إلا الله سبحانه فلا تدري متى سيستدل الستار عنها بمعنى أننا لم نرحي اللحظة آية مؤشرات أو بوادر إيجابية تطمئن المواطن اليمني لافتراضنا وإسدال الستار عنها وإنهاء هذا الفصل المناشري لتعود إليها الأوضاع الطبيعية مثلما كانت عليه وتعود معها أيضا الخدمات الضرورية كالأدوية والكهرباء والمشتقات النفطية والغازية وعودة أسعار إلى ما كانت عليه سابقا، فكل هذه الظروف المتساوية المشتركة ينبغي أن تضع كل أفراد المجتمع اليمني لأن يكونوا موحدين صامدين أقوياء يتعاونون فوق الجراح بعيدين عن الانجراف إلى الخلافات الضيقة، فإنه والله مهما كبرت وترامت لن تكون سوى صغائر وتفاصيل بنسبة لوجدتنا ومصيرنا الواحد المهيد والذي ينبغي فيه أن نتناسى الأحقاد والكراهية والفتن والفرقة والاتجاه نحو بناء بين جديد نحو العمل والإنتاج والتصدير ومنه الانتقال إلى تأمين المكان اللائق والمناسب لأبناء اليمن ليعيشوا في أمن وأمان وعيش كريم

توفر نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة محمد صلاح يؤكد أن السلع الرضائية متوفرة بكميات كبيرة بمختلف أنواعها سواء الغذائية أو الاستهلاكية كما أن هناك كميات كبيرة من السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية وخاصة الرضائية تستصل إلى الموانئ والمنافذ اليمنية ونفس الشيء ينطبق على المشتقات النفطية.

ويشير إلى أنه رغم الضجة الموجودة وارتفاع الدولار وأزمة المشتقات النفطية وارتفاع تكلفة النقل إلا أن الأسعار مستقرة.

وقعا صلاح إلى عدم الزيادة على القطاع الخاص فالسوق الدولية مفتوحة أمام الجميع ووزارة الصناعة والتجارة على دراية كاملة بما هو حاصل محليا وخارجيا.

ويقول صلاح لو تم مقارنة الأسعار بالدولار وتكلفة النقل لحدث هناك ارتفاع بنحو ١٥-٢٠٪ ومع ذلك يحصر القطاع الخاص على تلبية المراكز العامة ومرعاة الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين.

لافتا إلى أن السوق اليمنية سوق مفتوحة والتنافس فيها شديد ولا توجد فيها أي ممارسة احتكارية والأسعار تخضع لقانون العرض والطلب ومع ذلك يوجد قلة لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الجاهلين بأصول التجارة وفق مفهوميهم الشرعي ويحاولون استغلال الموسم الدينية لتحقيق أرباح غير مشروعة وهم بذلك يسبون للعمل التجاري الشريف والمستهلك والوطن وهذه الممارسات في طريقها للزوال لأنها مخالفة للدين وأصول وقواعد التجارة السليمة.

داعيا القطاع التجاري إلى عدم استغلال الأزمة الحاصلة سواء من خلال عملية الغش في السلع أو ممارسة الاحتكار أو المغالة وفي نفس على المواطنين ترشيد الاستهلاك وعدم خلق طلب وهمي في السوق كونه التنصير الأول.



ترشيد الإنفاق والاستهلاك.. ضرورة لمواجهة الأعباء المعيشية

ألمه على تجاوز الصعاب والتعامل الأمثل مع الغذاء.

عادات سيئة
وتبرز الأخت فوزية بامرحول عضو دائرة المرأة بالاحتاد العام لنقابات عمال اليمن دور المرأة اليمنية في الترشيد في الإنفاق وأمن الغذاء الأسري في اليمن والتي يجب أن تتولى مسئولية ترشيد الإنفاق وعمل الطعام بالقدر والكمية التي تحتاجها الأسرة فقط سواء في رمضان أو غيره وأن لا تنجز ربة البيت إلى بعض العادات السيئة من التثويب في الطعام وبكميات كبيرة حتى تحافظ على النعمة التي منحها الله تعالى لها ولأسرتها ،وتكون قدوة في بيتها وأمام أولادها حتى يكون النشء صالحا ويحترم النعمة امتثالا لديننا الإسلامي الحنيف .

قدوة
مبينة أن المرأة اليمنية هي دائما القدوة وخاصة في الريف التي تعرف معنى النعمة والحفاظ عليها لأنها تعلم كم يتعب المزارع إلى أن يحصل على الحبوب والموكولات والسلع التي ينتجها لذلك فهي تقوم بتخزين الحبوب من وقت الحصاد لتكفي حاجة الأسرة طوال العام مثل القمح والذرة والحبوب الأخرى ، وانتقاء الحبوب والبذور المناسبة للطهي وتنقيتها من الشوائب وأيضا تخزينها بالوسائل وفي الأماكن المناسبة للحفاظ عليها من التلف ، ضمان التخزين السليم بحيث لا تتفقد الحبوب والمكولات قيمتها الغذائية من جراء تعرضها للهواء أو الرطوبة أو الحرارة ، الطهي الجيد للطعام واختيار نوع الغذاء، بما يتناسب واحتياجات كل فرد في الأسرة وإعداده أعدادا جيدا بحيث يكون الطعام محتفظا بعناصره الغذائية والفيتامينات الطبيعية فيه ، ضمان النظافة العامة للمأكول والمشروب لأفراد الأسرة والحفظ السليم للأغذية الطبخة والمشروبات بحيث لا تكون عرضة للحشرات والحيوانات الضارة بصحة الإنسان وكذا الغبار ، اختيار الموكولات والمشروبات المناسبة عند الشراء .

توازن
مشددة على أهمية أن تقوم المرأة عند شراء السلع الغذائية من الأسواق بالتأكد من سلامتها وتاريخ الصنع والانتهاء ، إعطاء الأولوية قدر الإمكان لتوفير الغذاء الصحي المحتوي على الخضار الطبيعية والحبوب والألياف المفيدة لصحة الإنسان والخالية من المواد الحافظة ، مراعاة الاختيار الجيد لأنواع الأطعمة المناسبة لبنية الأطفال واحتياجات كل فرد في الأسرة بشكل متوازن بغير إسراف أو حرمان .

الاستهلاكية والعادات البنيحية في المناسبات والاحتفالات المستنسخة من البلدان الأخرى الدخيلة على المجتمع اليمني وعلى قيمه ومقدراته الثقافية والحضارية من ناحية أخرى

النهى عن التبذير
ويرى الأخ إسماعيل الذاري / خبير اقتصادي أن صور الترشيد في الإنفاق والاستهلاك في الدين الإسلامي الحنيف تتعدد من خلال النهى عن التبذير وعن التشبه بالكفار والمتكبرين، والأمر بالإتيان لسيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسيرة السلف الصالح بزهدهم ورعهم في التعامل مع الحياة بضرورتها وكماياتها كعاملهم مع نعمة الماء وفي اقتصادهم في كافة معيشتهم ،ولن تكون نعمة المال والأولاد ملهية عن طاعة الله وذكره إلا إذا أسى التعامل معها وتعدي الاستمتاع بها عن الحد العقل

الحفاظ على النعمة
وأضاف الذاري : إن ترشيد الإنفاق والاستهلاك سنة إسلامية حميدة سواء في المأكول أو المشرب أو اللبس أو السكن أو في أي جانب من جوانب الحياة ،وقد مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على سعد بن أبي وقاص وهو يتوضأ فقال له (لا تسرف) فقال أو في الماء سرف يارسول الله ،قال (نعم وإن كنت على نهر جار) . ومن روائع الترشيد في الاستهلاك قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه عنه أنس رضي الله عنه (إذا سقطت لقمة أحدكم فليطعم عنها الأذى وليكلمها ولا يدعها للشيطان)قال أنس:وأمرنا أن نسلط القمصنة ،وقال(إنكم لا تدرون في أي طعامكم البركة)رواه مسلم ولسلت تتبع ما في الصفحة من طعام بحيث لا تبقى فيه فضلة ترمى ،وجاء في النهي عن الإسراف والتبذير ،قال تعالى(وكلوا واشربوا ولا تسرفوا)وقال تعالى (إن المبدزين كانوا إخوان الشياطين) . وهكذا بهذه التوجيهات والفتاات النبوية للغذاء ونوعيته والحفاظ على النعمة من الإسراف والتبذير والزهد في الأخذ بالدنيا وفي الاستخدام الأمثل للغذاء دون إسراف، بكل هذه التوجيهات القرآنية والنبوية استطاعت الأمة الإسلامية تجاوز الحن والرمادة التي أثلت بالمشوب ومايزال تاريخ عام المجاعة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه شاهدا على قدرة

مع قدوم شهر رمضان المبارك في كل عام يتقاطر الناس للأسواق المختلفة لشراء المواد الغذائية وبمختلف أصنافها وأنواعها الأساسية منها وحتى الكمالية وبكميات كبيرة في ظاهرة غريبة ودوافع نفسية نهممة لاستقبال الشهر الفضيل بكل ما لذ وطاب من ما تستهو به نفس الصائم ، الذي من المفترض يحدث العكس وهو الترشيد في الاستهلاك وترويض النفس على تحمل معانات الجوع والعطش واستهلاك الدروس من الصوم حتى يشعر الصائم الميسور بما يشعر به الفقير من الجوع والعطش فيكثر من الصدقة .. وغيرها ، وفي ذلك أيضا صحة للمسلم في تنقية جسده من كافة الأسقام التي ترافقه على مدار عام كامل من أكل وشرب بصورة مستمرة . كما أن الترشيد في الإنفاق والاستهلاك ضرورة من ضروريات الحياة لما لذلك من أهمية في مصلحة الأسرة أولا والوطن والاقتصاد الوطني بصورة عامة ، كما أن الاعتدال في إنفاق المال وعدم الإسراف وصرفه في وجوهه المشروعة ، بدون تجاوز أو تقصير واجب ديني وأخلاقي يجب على الجميع الالتزام به .

استطلاع / منصور شايع

الرقابة لا توجد بسبب اتباع سياسة السوق المفتوحة ولا توجد أي سلعة مدعومة من قبل الدولة حتى يمكن للدولة أن تلمز التجار بتسعيرة محددة لأي سلعة . داعيا المواطنين إلى عدم التهور وشراء زيادة عن الحاجة وأن السلع متوفرة سواء في رمضان أو غير رمضان وبكميات كبيرة وعدم التبذير والإسراف في الاستهلاك وأن هذه نعمة يجب المحافظة عليها .

مستجدات
ويقول الدكتور / قائد العملي خبير اقتصادي ورئيس جمعية ترشيد الاستهلاك والإنفاق أننا نمر بأزمة غذائية وانعدام الأمن الغذائي نتيجة تراكم العديد من المستجدات سواء على المستوى المحلي أو الخارجي . مشيرا إلى أن الترشيد كان أحد الوسائل الهامة التي استطاع به اليمنيون التغلب على شحة الموارد الزراعية والمائية قديما السدود والمدرجات وسكنوا الجبال من أجل توفير الأرض الزراعية وحصاد المياه الشحيحة .

تحديات
مؤكدا على أهمية نشر ثقافة وقم الترشيد وتدابيره الحكيمة في مواجهة المصاعب المعيشية والتحديات الاقتصادية التي يمر بها معظم أفراد المجتمع اليمني من ناحية وفي مواجهة ارتفاع معدلات التضخم والاستخدام الجائر للموارد الحيائية وظهور العديد من الأنماط

بديّة أشار الأخ / صادق البخاري / عمل حر / أن طبيعة شهر رمضان الكريم وما يرافق الصوم من عملية تهوّر للطعام نتيجة الجوع الذي يشعر به الصائم يتجه إلى شراء سلع كثيرة وجديدة في نفس الوقت لا تظهر غالبا سوى في رمضان وهذا لا مانع إنما بدون إسراف . مبينا أن إقبال الناس على هذه السلع يدفع بالتاجر لرفع أسعارها وهذا يكلف المستهلك كثيرا من المال . داعيا المواطنين إلى عدم التهور وأخذ السلع بكميات كبيرة وإنما بقدر الاحتياج خاصة وأنها متوفرة بكميات كبيرة في الأسواق ، كما أدعو التجار أن يتقوا إلى الناس في رمضان وعدم الاستغلال ورفع الأسعار ، ويجب على الدولة أن تبرز دورها في الرقابة على أسعار السلع والتأكد من عدم وجود احتكار وتطبيق القوانين وحماية المستهلك في مثل هذه الضر وف القاسية

عرض وطلب

ويرى الأخ عبد الله الكوكلي / تاجر / أن الإقبال من قبل الناس على المواد الأساسية قبل قدوم الشهر الكريم عادة سنوية لتوفير احتياجات رمضان مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الكثير من السلع وخاصة السلع الموسمية مثل التمر والحبوب بانواعها وبعض المشروبات نتيجة زيادة الطلب على العرض واستغلال بعض التجار لقلتها في السوق ويؤمسون برفع الأسعار . مشيرا إلى أن عملية

هلال الأسعار يسبق هلال رمضان إلى السوق اليمنية!

أي بوادر ولا وجود لمؤشرات حلول وزارة الصناعة و التجارة صامتا صمتا غريبا وجمعية حماية المستهلك غائبة تماما وصمت وزارة التجارة يترجم إما إهمالها أو ضعف جهازها الرقابي والسببان يعطين إشارة إلى وجود خلل

وأضاف اسوقنا بدون رقيب ووعينا الاستهلاكي فيه خلل ، مؤكداً وجود تكتلات وسط مجموعات موردين وموزعين محليين لخلق أزمة غذاء تضمن المساهمة في رفع الأسعار، موضحا أن هناك تكتلات غير ظاهرة بين التجار دفعت بتسعيرة السلع نحو الارتفاع وهذا ما حصل تماما في قطاع الغذاء .

وأشار إلى أن السوق المحلية تتعامل مع أزمة ومؤشر التضخم يسجل ارتفاعا ملحوظا والملاحع الاقتصادية تنذر بارتفاعات مجدداً وكل هذه المعطيات تتزامن مع حلول موسم يتغير فيه نمط غذاء المواطن اليمني الذي يقبل على شراء مستلزمات شهر رمضان بشكل كبير ، كما إلى عاملين رئيسيين تسببا في معاودة الارتفاعات مجدداً وهما وجود مؤشرات تضخمي في الاقتصاد، إضافة إلى زيادة حجم الطلب .

توفر
نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة محمد صلاح يؤكد أن السلع الرضائية متوفرة بكميات كبيرة بمختلف أنواعها سواء الغذائية أو الاستهلاكية كما أن هناك كميات كبيرة من السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية وخاصة الرضائية تستصل إلى الموانئ والمنافذ اليمنية ونفس الشيء ينطبق على المشتقات النفطية.

ويشير إلى أنه رغم الضجة الموجودة وارتفاع الدولار وأزمة المشتقات النفطية وارتفاع تكلفة النقل إلا أن الأسعار مستقرة.

وقعا صلاح إلى عدم الزيادة على القطاع الخاص فالسوق الدولية مفتوحة أمام الجميع ووزارة الصناعة والتجارة على دراية كاملة بما هو حاصل محليا وخارجيا.

ويقول صلاح لو تم مقارنة الأسعار بالدولار وتكلفة النقل لحدث هناك ارتفاع بنحو ١٥-٢٠٪ ومع ذلك يحصر القطاع الخاص على تلبية المراكز العامة ومرعاة الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين.

لافتا إلى أن السوق اليمنية سوق مفتوحة والتنافس فيها شديد ولا توجد فيها أي ممارسة احتكارية والأسعار تخضع لقانون العرض والطلب ومع ذلك يوجد قلة لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الجاهلين بأصول التجارة وفق مفهوميهم الشرعي ويحاولون استغلال الموسم الدينية لتحقيق أرباح غير مشروعة وهم بذلك يسبون للعمل التجاري الشريف والمستهلك والوطن وهذه الممارسات في طريقها للزوال لأنها مخالفة للدين وأصول وقواعد التجارة السليمة.

داعيا القطاع التجاري إلى عدم استغلال الأزمة الحاصلة سواء من خلال عملية الغش في السلع أو ممارسة الاحتكار أو المغالة وفي نفس على المواطنين ترشيد الاستهلاك وعدم خلق طلب وهمي في السوق كونه التنصير الأول.



ويخصصونها لشهر الصوم، وأحيانا يقوم موظفون بالتقديم لسلف وقروض لكي يستطيعوا تلبية متطلبات الشهر . وفي الوقت ذاته، قال درهم إن السلوكيات الاستهلاكية الخاطئة للمواطنين والمبائع فيها في شهر رمضان تعد السبب الرئيسي في النظر إليه بأنه شهر الإنفاق ، متناسين بأن رمضان هو شهر العبادة والشعور بالأخرين.

المواد الغذائية
في أحد المحال الخاصة بالمواد الغذائية التقت (الثورة الاقتصادي) بعضاً من المواطنين المحليين بالسلف والمواد الرضائية ، وقال المواطن ناصر السفنجاني أن الأسعار ولعت وازيادة تجاوزت ٤٠٪ عن العام الماضي وخاصة السلع الأساسية كالقمح والزيوت والأرز والمواد الرضائية وينجو بغير جنون المستهلكين.

يقول صابر العديني - تاجر- أسعار السلع لا تتغير ولكن الطلب عليها يزيد، مشيرا إلى أن بعض السلع تنقص من السوق لندرتها فنجدها عند بعض المحال بسعر أعلى عن سعرها الأصلي، ويعد ذلك استغلالا لظروف المواطن وحاجته لهذه السلعة.

استغلال
سجلت الأسواق المحلية ارتفاعات جديدة في تسعيرة السلع الترمينية متخطية تحذيرات وزارة الصناعة

استطلاع/ عبد الله الخولاني

واصلت الزيوت والالبان والحليب ارتفاعها بنسبة تجاوزت ٢٥٪ في السوق المحلية مبشرة بارتفاعات قائمة تلوح في الأفق وهو ما دفع الحكومة لتحذير التجار من رفع الأسعار ولكن لا حياة لمن يتنادي ومع ذلك يؤكد القطاع الخاص أن أسعاره مازالت منخفضة مقارنة بالأسعار العالمية وبين الوعيد والتبرير يتفق الطرفان في الآخر ويبقى المواطن هو الحلقة الأضعف دائما فشهد رمضان لا تقصنا عنه سوى أيام قليلة، والاستعدادات جارية لاستقباله كل حسب طريقته ، والمواطن عموما تشغله دائما حاجياته التي هي أولويات استهلاكه خلال هذا الشهر، مثل الخضراوات واللحوم، والمواد الغذائية الأخرى ولكن تأخذ فيه ارتفاع الأسعار الحيز الأكبر من اهتمام البائع والمستهلك.

يستقبل اليمنيون شهر رمضان هذا العام وسط أزمة سياسية عكست نفسها على الحياة اليومية للمواطن فمذ تقام أزمة المشتقات النفطية لازالت الأسواق المحلية تشهد الارتفاع في أسعار العديد من المواد والسلع الغذائية والمرتفعة أصلا، وقد انعكس ذلك على فرحة المواطن بقدوم الشهر الكريم.

رغم وجود مخزون يقدر بالآلاف الأطنان من المواد الغذائية ومادتي القمح والذيق مخزنة في صوامع الغلال المحلية وتم شراؤها بأسعار منخفضة إلا أن السوق اليمنية تتجاذب بسرعة البرق مع أي ارتفاعات أو متغيرات ويحدث العكس تماما في حالة الانخفاض وهو ما يكشف حالة الاختلال التي تعيشها السوق اليمنية والممارسة الاحتكارية في تجارة السلع الغذائية.

ارتفاع الأسعار
بدوره قال الخبير الاقتصادي سعيد درهم إنه جرت العادة لدى الأسر اليمنية أن تقوم بالتخصير لشهر رمضان قبل أن يحل بأسبابه، لافتا إلى أن هذا الأمر يحكمه عدد من العوامل: أهمها الخوف من ارتفاع الأسعار في شهر رمضان.

وبين درهم أنه يوجد شعور لدى الأسر بأنه لا بد من الاستعداد للشهر وتخصير السلع الخاصة به لإعداد المأكولات فيه كونه يسمى بشهر الطعام والصيام، لذلك يقبلون على شراء المواد الأساسية من الأرز والسكر والزيوت والسلع الرضائية. وأوضح أن هناك ثلاث قضايا تحكم تهاافت المواطنين على شراء السلع قبل رمضان، وهي الحمى السعرية التي تجتاح السوق المحلية وزيادة الاستهلاك في هذا الشهر الأمر الذي يزيد الطلب على السلع.

لافتا إلى أن العديد من أرباب يضعون ميزانيات